تقرير سوق الاكتتاب العام الأولي
الربع الثالث لعام ٢٠١٦

لم يشهد الربع الثالث من عام ٢٠١٦ أي نشاط اكتتاب عام أولي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي

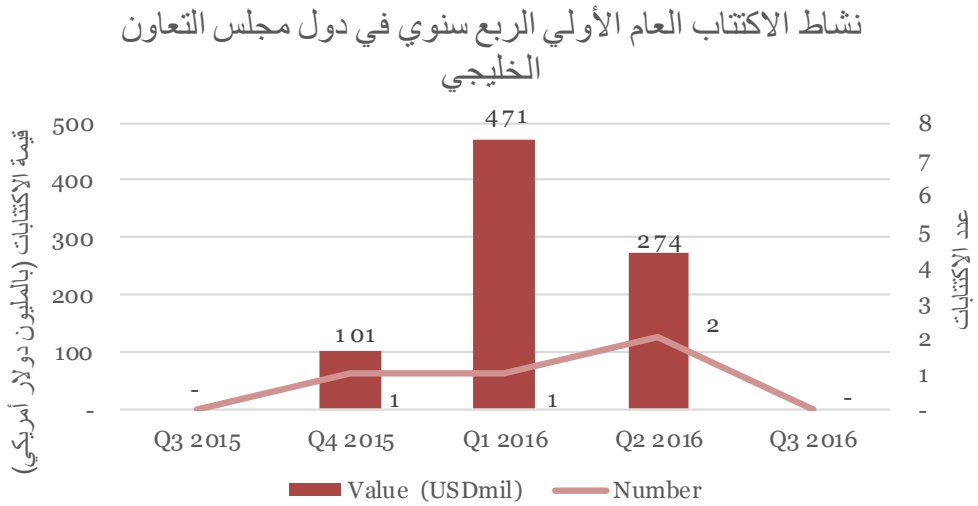

لا يزال سوق الاكتتاب العام الأولي متراجعا في دول مجلس التعاون الخليجي مع عدم وجود نشاط خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦ ما يعكس الشكوك العالمية والإقليمية.

لم يشهد الربع الثالث من عام ٢٠١٦ أي نشاط في الاكتتاب العام الأولي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي مما يعكس أكبر تدني في سوق الاكتتاب العام الأولي منذ الربع الثالث في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن النشاط في عام ٢٠١٦ كان منخفضاً جدا بشكل عام، فإن مستويات نشاط الاكتتابات في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ تعد أفضل برهان على حالات عدم اليقين التي شهدتها المنطقة. فمع استمرار انخفاض أسعار النفط بشكل ملحوظ، لا تزال الحكومات الإقليمية تعاني من الآثار الاقتصادية نتيجة لذلك والأمر الذي أدى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه الآثار. ومع ذلك، وعلى المدى القصير، لا تزال تشكل السيولة مشكلة بالنسبة للاقتصادات الإقليمية في المنطقة، وهذا ما أثر على نشاط سوق الأسهم.

pwc

الاكتتابات العامة الأولية

مقارنة أداء الفترة

لم يكن هناك اكتتابات عامة أولية في الربع الثالث من العام ٢٠١٦ مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٥. يشهد الربع الثالث في المنطقة العطلة الصيفية وشهر رمضان المبارك وعيد الفطر الأمر الذي يعكس عادة تباطؤاً في نشاط الاكتتاب العام الأولي. ومن حيث الأداء بالمقارنة مع الفترة السابقة، تم إدخال مصدرين إلى السوق في الربع الثاني من العام ٢٠١٦ (وهما شركة اليمامة للصناعات الحديدية وشركة لازوردي للمجوهرات) في السوق المالية السعودية (تداول) بإجمالي عائدات ٢٧٤ مليون دولار أمريكي.

واصلت المملكة العربية السعودية الهيمنة على سوق الاكتتاب العام الأولي في المنطقة مع إدراج كافة الاكتتابات خلال عام ٢٠١٦ في تداول بنسبة ١٠٠٪ من سوق الاكتتاب العام الأولي.

قال ستيف دريك، رئيس قسم الإستشارات المالية واسواق رأس المال في بي دبليو سي الشرق الأوسط:

"تؤدي سياسات خفض التكاليف والإجراءات التقشفية المدفوعة بانخفاض أسعار النفط لفترة طويلة إلى زيادة التقلبات وحالات عدم اليقين في الأسواق. وفي حين أن العديد من الشركات قد أعربت عن اهتمامها في الاكتتاب العام، فهي لا تزال تنتظر تحسّن معنويات المستثمرين وعودة السيولة إلى السوق. ونتيجة لذلك، فإننا نتوقع أن نرى استمرار هذا التوجه في الربع الرابع من عام ٢٠١٦".

الاكتتابات العامة الأولية على الصعيد العالمي

مع انخفاض التقلبات واتخاذ الإجراءات اللازمة، باتت الظروف مناسبة لتمويل أسهم رؤوس الأموال. ارتفع نشاط الاكتتاب العام الأولي في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ مقارنة مع الربع الثاني من عام ٢٠١٦ والربع الثالث من عام ٢٠١٥. وبلغ حجم الأموال التي تحققت عن طريق الاكتتابات العامة الأولية ٣٥.٨ مليار دولار أمريكي من خلال ٢٣٠ صفقة، مقارنة مع ٢٤.٤ مليار دولار أمريكي من خلال ١٧٨ صفقة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥ و٦٩.٦ مليار دولار أمريكي من خلال ٢٤٨ صفقة في الربع الثالث من عام ٢٠١٤. وهذا يؤدي إلى زيادة بنسبة ٤٧٪ في العائدات مقارنة بالعام السابق.

ومع ذلك يوجد اختلافات كبيرة بين المناطق؛ في حين كانت أسواق الاكتتاب العام الأولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نشيطة جدا خلال الربع الثالث، عانت منطقة الأمريكيتين ومناطق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا من حالات عدم اليقين حول الوضع السياسي. بلغت نسبة منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٧٤٪ (١٧٠) من إجمالي عدد الاكتتابات و٦٨٪ (٢٤.٢ مليار دولار أمريكي) من إجمالي مبلغ العائدات في الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وجاء تصنيف منطقة الأمريكيتين في المركز الثاني من حيث عدد الاكتتابات (بواقع ٤٣ اكتتابا) بعائدات بلغت (٨.٢ مليار دولار أمريكي). بلغت العائدات التي حققتها الشركات في مناطق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا فقط ٤.٧ مليار دولار أمريكي من خلال ١٨ اكتتابا.

لا يزال القطاع المالي أكثر القطاعات نشاطا من حيث عائدات الاكتتاب محققًا ٣٦.٩ مليار دولار أمريكي منذ بداية السنة حتى الآن. وهذا يعني أن نسبة ٤٠٪ من العائدات العالمية قد تحققت من قبل الشركات في هذا القطاع. وعلى الرغم من ذلك، ومن حيث عدد المعاملات، فقد حاز القطاع الصناعي على المركز الأول من خلال تحقيق ١٤٦ اكتتابا مقارنة مع ١٢٤ اكتتابا للقطاع المالي.

أسواق السندات والصكوك

واصلت مبيعات السندات والصكوك رواجها في سوق دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦ بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط الخام مما أدى إلى نقص في العائدات والحاجة لتغطية الديون. وفي حال عدم ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ، فمن المرجح كذلك أن يكون هناك حاجة لتمويل مماثل في الربع الرابع من عام ٢٠١٦.

قال ستيف دريك، رئيس قسم الإستشارات المالية واسواق رأس المال في بي دبليو سي الشرق الأوسط:

"واصلت أسواق السندات والصكوك نشاطها في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ على الرغم من انخفاض قيمة المعاملات مقارنة بعدد من الإصدارات البارزة في الربع الثاني من الحكومات الإقليمية. ومن المتوقع أن تواصل الأسواق نشاطها في الربع الأخير من العام إلا أن ارتفاع الطلب على التمويل بسبب أسعار النفط المتدنية قد يؤثر على الأسعار".

إصدارات السندات

واصل سوق السندات السيادية نشاطه ليلحق بالربع الثانيالذي شهد إصدارات كبيرة من السندات السيادية. أصدرت مملكة البحرين سندات تنمية بقيمة ٣٠٠ مليون دينار بحريني (حوالي ٧٩٠ مليون دولار أمريكي) ذات فترة استحقاق تبلغ ٣ سنوات. ومن المتوقع طرح مزيد من السندات في بداية الربع القادم من سلطنة عمان.

وفي سوق سندات الشركات ، أصدرت شركة برقان سينيور إس بي سي ليمتد سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات تحمل معدل فائدة بنسبة ٣.١٢٥٪. وعلاوة على ذلك أصدرت ماف العالمية للأوراق المالية المحدودة سندات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي تستحق في عام ٢٠٢٤ وتحمل معدل فائدة بنسبة ٤.٧٥٪. وضَمن بنك برقان ش.م.ك كلا الإصدارين، الذي تأسّس في دولة الكويت، ومجموعة الفطيم التي تأسّست في إمارة دبي على التوالي.

إصدارات الصكوك

أصدرت شركة إعمار صكوك المحدودة بنجاح صكوكا بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لمدة ١٠ سنوات مضمونة من قبل شركة إعمار العقارية. وعلاوة على ذلك، أصدر بنك قطر الإسلامي صكوكا بقيمة ٢ مليار ريال قطري لمدة ٣ سنوات (حوالي ٥٥٠ مليون دولار أمريكي) من أجل تعزيز نسب كفاية رأس المال ودعم نمو الأعمال التجارية. وفي المملكة العربية السعودية، أصدر بنك البلاد صكوكا بقيمة ٢ مليار ريال سعودي لمدة ١٠ سنوات (حوالي ٥٣٣ مليون دولار أمريكي) مع احتفاظ البنك بحق المطالبة بالصكوك في نهاية العام الخامس.

وعلى صعيد السندات السيادية، كان مصرف البحرين المركزي من المصدرين الفاعلين في المنطقة بإصدار صكوك السلام، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ١٧٧.٨٥ مليون دينار بحريني (حوالي ٤٦٩ مليون دولار أمريكي) وإصدار صكوك الإجارة بإجمالي ١٠٤ مليون دينار بحريني (حوالي ٢٧٤ مليون دولار أمريكي). تحمل صكوك السلامفترة استحقاق لمدة٩١ يوما مقارنة مع ١٨٢ يوما لصكوك الإجارة.

الاتصال

ستيف دريك
شريك ورئيس قسم أسواق المال وخدمات الاستشارات المحاسبية بالشرق الأوسط
مباشر: ٣٤٢١ ٣٠٤ ٤ (٠) ٩٧١+
متحرك: ٤٦٦١ ٤٥١ ٥٠ (٠) ٩٧١+
s.drake@pwc.com

نبذة عن تقرير أسواق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي

يتضمن تقرير أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي إجراء دراسة حول السندات التقليدية والإصدارات الإسلامية والاكتتابات العامة الأولية في أسواق الأسهم الخليجية والأسواق المالية الرئيسية والأسواق القطاعية (وتشمل أسواق المال في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة) على أساس ربع سنوي. أجريت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين ١ يونيو ٢٠١٦ و٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، وفيها يتم تسجيل البيانات موضوع الدراسة استناداً إلى تواريخ المعاملات. أعد تقرير أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي بواسطة بي دبليو سي الشرق الأوسط (www.pwc.com/me). تم الحصول على جميع بيانات السوق من مصادر المعلومات المتاحة للرأي العام، ولم تتحقق بي دبليو سي من صحتها بشكل مستقل.

© ٢٠١٦ -٢٠١٧ بي دبليو سي. جميع الحقوق محفوظة. بي دبليو سي تشير إلى شبكة بي دبليو سي و/ أو واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، وكل واحدة منها هي كيان قانوني مستقل. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا www.pwc.com/structure.